اليهودي الذي سيهدد وجودهم للمدى البعيد . لقد مثل قنصل الرايخ في القدس المسمى دول Dohl وجهة النظر هذه وقد رفع مذكـــرة الى حكومة الرايخ جاء فيها « يجب ان يكون من الواضح ان حل مسألة فلسطين لصالح اليهود وحدهم سيرغـــم المستعمرين الالمان على الهجرة وسيجعل المؤسسات الالمانية تغلق أبوابها »(٣٠). الا ان الاوامر التي جاءت من المانيا منعت كل تعاطف فعلي مع العرب الفلسطينيين وعدم الانحياز الى احد الاطراف المتنازعة . وحينما وصلت الى الجستابو اشاعات مفادها بأن دول القنصل العام الالماني في القدس منح السلاح للعرب، عبر ممثل الجستابو في سنة ١٩٣٦، دكتور ريتشارد ، الذي كان يمثل رسميا الوكالة الالمانية الجديدة في فلسطين عن رأيه في عدم تورط المانيا في النزاع العربي — اليهودي ورفع تقريرا الى دول يقول فيـــه « بـــأن هذا التصرف سيكون خطرا لانه سيؤثر على العلاقة بين المانيا ويهود فلسطين » ، وكان اقتراحه ان يستخدم اليهود في فلسطين كواسطة لوقف المقاطعة اليهودية العالميـــة ضد المانيا(٣١). اما كورنيلوس شوارتز رئيس الحزب النازي في فلسطـــين فقد أمر أعضاء الحزب النازي في ١٩٣٦ بأن يبقوا على الحياد في النزاع العربي — اليهودي . « ويجب ان نقف ضد أي شيء يزيد النار اشتعالا »(٣٢). اما وزارة الخارجية الالمانية فقد أصرت على عدم التدخل في النزاع القائم في فلسطين(٣٣). وحينما حاولت منظمـــة الالمان في الخارج أن تتدخل لصالح الثورة الفلسطينية تلقت الاوامر من هتلر بعدم التدخل فـــي النزاع وعدم مساندة العرب « لان ذلك سيؤثر على الهجرة اليهودية من المانيـــا الى فلسطين »(٣٤). وحينما ذهب كروبا — مبعوث هتلر — الى بغداد سنة ١٩٣٦ طلبت الحكومة العراقية السلاح فكان جواب مبعوث المانيا « ان المانيا تتعاطف بحق مع العرب ولكنها لا تستطيع ولا تريد تأييدهم بالسلاح »(٣٥). وعندما طلبت قيادة الثورة في فلسطين من المانيا تزويدها بالتأييد والسلاح أجاب رئيس القسم السياسي في وزارة الخارجية الالمانية فون فايرزكر « بأنه ريثما يبدو واضحا تدخلنا فأن التأثير سيكون عكس الذي نريده »(٣٦).

لقد كان هذا هو الموقف الالماني من القضية الفلسطينية حتى ظهور تقرير اللجنة الملكية البريطانية حيث حدث تغير موقت في السياسة الالمانية فقد انتبهت المانيا الى خطر ظهور دولة يهودية في الشرق الاوسط وحاولت اول الامر ان تقف بصورة ما امام هذه الفكرة الا انها غيرت سياستها بعد ذلك بقبول هذه الفكرة كما يبدو من تقارير وزارة الخـــارجية الالمانية واجهزة الحزب لهذه الفترة. فقد تسبب ظهور تقرير لجنة بيل اول الامر ظهور ردود فعل قوية عند الالمان فقد بعث فون ثيورات ـــ وزير الخارجية الالمانية ـــ في اول يونية ١٩٣٧ بتعليمات خاصة الى السفارة الالمانية في لندن والى القنصلية الالمانية العاملة في القدس والى البعثة الدبلوماسية الالمانية في بغداد . وفي الثاني والعشريـــن من نفس الشهر ارسلت وزارة الخارجية الالمانية رسالة دورية الى ممثلي المانيا في الخارج . وكانت كل من الوثيقتين تتناول قضية فلسطين . ولقـــد بينت الوثيقتان ان علاقة المانيا بشؤون فلسطين كانت حتى ذلك الوقت تتصل باعتبارات السياسة الداخلية ، وجاء فيهما « حتى ذلك الوقت كان الهدف من سياسة المانيا نحو المشكلة هو تشجيع هجرة اليهود من المانيا بقدر المستطاع » . وتمضي الوثيقة قائلة : « ان انشاء دولة يهودية او كيان سياسي يسيطر عليه اليهود في ظـــل الانتداب البريطاني ليس في مصلحـــة المانيا لان الدولة الفلسطينية لن تستوعب يهود العالم ولكنها ستقيم مركز قوى جديدا لليهودية العالمية في ظل القانون الدولي بشكل يشبه دولة الفاتيكان بالنسبة الى الكاثوليكية السياسية او موسكو بالنسبة الى الكومنترن »(٣٧). ولكن الرسالة التـــي تبعت هذه الوثائق كانت تحتوي على التحفظ الهام الآتي : « لا يجب ان يكون من المتوقع ان يؤثر التدخل الالماني المباشر بالضرورة في تطور القضية الفلسطينية »(٣٨).